

الاطلاق والتعيين وهذا اول مسئلة تنازعت فيها الامه من سائل
 الاصول الكبار وهي مسئلة الرعيه فان نصوص الرعيه في القرآن
 مطلقة عامه كقول ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما الا لله وكذلك
 ساير ما خرج من فعل كذا فلهذا ان قالوا والتكفير يكون من
الرعيه فانه وان كان القول تكذبا لما قال الرسول لكن قد يكون
الرجل حديث عهد بالاسلام او شابا ربه بهيده وقد يكون الرجل
 لم يسمع تلك النصوص او سمعها ولم تثبت عنده او عارضها عنده
 معارض اخر او جببها او لم يكن مخطيا وكنت دائما اذكر حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي قال لاهله اذا اناحت فاحر قولي
 فخذ رجل شريك في دين الله وفي عاقبة اذا ادري بل عهده ان لا
 يعاد وهذا كذا بانفاق المسلمون لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك
 وكان صريحا خاف الله ان يعاقبه فغفر له بذلك والمثا ومن
 اهل الاجتهاد اكرهوا علم متابع الرسول اولى بالمعفو من منكره
 انتهى وقال رحمه الله وقد سئل عن رجلين تكلمتا مسئلة
 التكفير فاجاب واطال وقال في اخر اجواب لو فرض ان جلا وضع
 التكفير عن بعضه لانه ليس بكاف حايه له ونصرا لا خير له كان هذا
 غرض الله عما حسنا وهو اذا اجتهد في ذلك فاصاب فلا جاز ان انت
 فيه فاحظا فلهما وجه وقال رحمه الله الكفر انما يكون بالكارها
 علم من الدين ضرورة او بالكاره الاحكام المتواترة اجمع عليها انتهى
 فانظر الى هذا الكلام وتامله وهل هذا القولكم هذا كافر ومن لم يكن
 فهو كافر وهو قال ان دفع عنه التكفير وهو مخطئ فله اجر وانظر
 وتامل كلا الاول وهو ان القول قد يكون كذبا ولكن القائل او
الفاعل لا يملك لاحتمال امور منها عدم بلوغ العلم على الوجه الذي
يكفر به اما لم يبلغه واما بلغه ولكن ما فهمه او فهمه ولم يثبت
 عنده معنى او حبتا وتبدل عن ذلك مما ذكره في عباد الله
 انتهى وقال رحمه الله والكفر حيث سئل عن الصالح

او بعض كذا فان هذا النصوص مطلقة عامه وهي كذا من قال كذا لكذا من قال كذا لكذا من قال كذا لكذا من قال كذا لكذا

ونورا

Copyright © King Saud University